حذر معهد واشنطن المجلس العسكري، من تزايد عدد المحاكمات العسكرية للمدنيين بشكل غير مسبوق.

وقال التقرير، إن جنرالات المجلس يخاطرون بمواجهات محتملة مع الشعب المصري وتهديد شرعية التحول السياسي والمؤسسة العسكرية نفسها.

وأشار تقرير المعهد الذي كتبه إريك تريجر، الباحث المختص بالشأن المصري، إلى أن المجلس الحاكم أساء استخدام المحاكمات العسكرية التي كانت تستهدف القضاء على البلطجة والإرهاب في ظل التدهور الأمني عقب ثورة يناير، إذ أنه وظفها كحيلة سياسية لسحق المعارضة على غرار نظام مبارك.

وتقدر منظمات حقوق الإنسان عدد المحاكمات العسكرية للمدنيين، التي أسسها الاحتلال الإنجليزي وأصل لها نظام جمال عبد الناصر، منذ تولى المجلس العسكري قيادة البلاد في فبراير الماضي بين 10 إلى 12 ألف محاكمة، هذا حسبما أشار التقرير.

وأضاف تقرير معهد واشنطن، أن سياسية المحاكمات التي على ما يبدو أنها تستهدف النشطاء، غير عادلة، بالنظر إلى محاكمة أعضاء النظام السابق بالمحاكم المدنية، كما يبدو أن المجلس العسكري يهتم بمحاكمة النشطاء المدنيين عن ملاحقة المجرمين الهاربين من السجون والذي يقدر عددهم بـ 7 آلاف.

وفيما يخص جمعة "تصحيح المسار" في 9 سبتمبر، والتي ستشارك فيها ست من القوى الليبرالية والحركات اليسارية، بالإضافة إلى إعلان حزب العدالة والحرية مشاركته، بهدف المطالبة بإلغاء المحاكمات العسكرية، توقع المعهد الأمريكي أن يؤدي نجاح النشطاء في إعادة الزخم الجماهيري لميدان التحرير، وفتح الطريق نحو مرحلة جديدة من المواجهات مع المجلس العسكري.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 03/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com